

# تقديم

ان هذا التقرير الذى يذاع اليوم لأول مرة، كتب منذ ثلاث سنوات ، وان الحوادث الدامية التى كان المغرب مسرحا لها في مارس ١٩٦٥ وما تلاها من تطورات سياسية، كانت هي الدافع الى نشره، كمحاولة للاجابة على بعض التساؤلات التى ترددت اثر هذه الحوادث حول الاختيارات التى بوضع امامها منظمنا "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" .

لقد كنا في شهر ماي ١٩٦٢ — عندما قدمت هذا التقرير للكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية — على وشك عقد المؤتمر الثاني للحزب، وكنت — بعد عودتي من اقامة اضطرارية في الخارج — أرى من الواجب أن أبدى لرفاقي خلاصة نقد ذاتي للمراحل التى قطعتها حركتنا من قبل، مع بعض الخطوط الرئيسية لمهامنا في المستقبل .

ان أية حركة سياسية تطمح في أن تكون حركة ثورية، لا يمكنه أن تعيش وتنمو، اذا هي لم نغم من حين الى آخر بتحليل شامل وديناميكي للمجتمع الذى تعمل فيه، حتى تستطيع أن تقرر خطتها على أسس علمية، وأن تتنبأ الى حد بعيد بأحداث المستقبل . وقد كنا في حاجة الى مثل هذا التحليل ليس فقط لمناسبة شكلية هي انعقاد المؤتمر، ولكن على الاخص أننا كنا على أبواب تحول كبير من سير حركتنا التحريرية .

والواقع أن مثل هذا التحليل هو ما يطالب به مناضلو الحزب عندما يلحون على قاداته بالافصاح عن "برنامج" . وليس معنى البرنامج هنا هو مجموعة التدابير التي يلتزم الحزب باتخاذها عندما يصل الى الحكم ، بل هو الخط السياسي الذي يوضح معارك الماضي وما انطوت عليه من مظاهر النصر والفشل ، ويرسم ملامح المستقبل .

لقد كانت تعترضني وأنا اكتب هذا التقرير عدة أسئلة ، حرصت على الاجابة عليها ، فكتبت أتساءل : "كيف يمكننا أن نعدّ مناظلي الحزب لمعارك المستقبل اذا لم نمكنهم من فهم التيارات التي وجّهت الاحداث المعاصرة في بلادنا ، واذا لم نشرح لهم المعنى الحقيقي للاستقلال ، والظروف التي تحقق فيها ، والاطغاء التي جعلت الحركة التحريرية تحرم من مكاسب نضالها ؟ كيف نجعلهم يفهمون التردد الذي طبعت به خطواتنا الاولى بعد اعلان الاستقلال ، اذا لم نكشف لهم النقاب عن المعارك المريرة التي كنا نعوضها لتحقيق أتفه الاصلاحات في الحكومات التي كنا نساهم فيها ؟" وقد ائتمنت بأن الحرض الموضوعي لاطغائنا ونقصنا في الماضي هو السبيل الوحيد لاعاداهم لمعارك المستقبل .

لم يكن من المتيسر في حدود هذا التقرير أن أقوم بتحليل نقدي شامل لحركة التحرير الوطني في المغرب ، ولا بعرض دقيق لنشاط الحكومات المتعاقبة بعد الاستقلال ، لكن كان من المهم - بالنسبة للغرض من التقرير - الاعتماد على بعض الوقائع أو الاحداث الخاصة لالقاء بعض الضوء ، مثلاً على موقفنا من نقطة تحوّل هامة في تاريخنا مثل تسوية "ايكس لبيان" ( Aix les Bains ) أو لشرح الاسباب الموضوعية والذاتية التي جعلت القيادة السياسية تفلت من أيدينا ، بينما كنا الاغلبية الساحقة في البلاد ، حتى نستخلص من كل ذلك العبرة لسلوكنا في المستقبل .

ولو بعد مرور ثلاث سنوات ، فإني ما زلت اعتبر أن عناصر هذا التقرير ما تزال مسيطرة لتطور الاحداث في المغرب وافريقيا ، كما أن الصورة التي ترسمها هذه العناصر لمهامنا الاساسية ولاختياراتنا الثورية ، ما تزال تستجيب للاوضاع الراهنة في بلادنا . وقد كنا في اطار هذا الاختيار لثوري قد وضعنا أسس برنامج أدنى لمهامنا المستعجلة ، بالنسبة لظروف سنة ١٩٦٢ ، عندما كان القصر الملكي يستعد لان "بمنح" البلاد دستوره الرجعي المصنوع في مخابر الاستعمار الجديد . وكنا إذ ذاك نفكر في احتمال الوصول الى تسوية مع القصر لحماية البلاد من مزيد من الانزلاق نحو هاوية الافلاس والتفسخ . وفعلاً فقد قرر المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية اعطاء الصلاحيات لاجهزة الاتحاد المختصة ، لكي تعمل على اخراج البلاد من المآزق الذي زجّها فيه الحكم الملكي المطلق . ولكن بقيت محاولتنا دون جواب .

فلقد كان القصر يعتقد أنه يستطيع انقاد نفسه بسلوك سياسة ديماغوجية رخيصة، في جو من الحفلات المتواصلة، ووسط ضجيج الدعايد لمشاريع خيالية تموت قبل ولادتها. وكانت البورجوازية التجارية الممثلذ في حزب الاستقلال تمنّي نفسها بأحلام الحصول على منافع من وراء السياسة الاقتصادية الليبرالية. وكانت بعض قطاعات الفلاحين تخدرها مشاريع الانعاش الوطني التي لم تكن سوى شكل من أشكال أوراش البر والاحسان. وكان المد الرجعي يكتسح القارة الافريقية، بينما كانت القوى التقدمية تواجه مصاعب محلية، في الجزائر اثر اتفاقية افيان، وفي الجمهورية العربية المتحدة بعد الانفصال الرجعي في سوريا. كل ذلك جعل المسوءولين على الحكم في المغرب يعتقدون بصلاحيه حلول الحمود والتصلب الرجعي. وكان تفاؤل القصر ينسبه بأن الاوضاع في البلاد النامية هي أساسا أوضاع مقلبة وديناميكية.

وها هو اليوم يواجه حالة جديدة. فان مشاريع الحكومة قد انابها الفشل، وسياسة التصلب الرجعي قد أفلست، والمسوءولون لا يزالون في ضلالهم ينسبون هذا الفشل لثنى الاسباب، ما عدا السبب الحقيقي الذي هو انقطاعهم عن الشعب انقطاعا ظل يستفحل مع الايام.

فقد فشل مشروع الانعاش الوطني لانه لم يعتمد قط على المساهمة الفعلية لجماهير الفلاحين.

وقد فشلت السياسة الاقتصادية لانها كانت تعمل فقط على ارضاء مصالح الاستعمار الجديد، ومصالح دولة الامتيازات والاستغلال.

وفشلت التجربة الدستورية لانها فرضت على الشعب، في دجنبر ١٩٦٢ أسلوب حكم جائر يقوم على احتقار مطامح الشعب، ويبيح لنفسه كل أساليب التلاعب والتزوير لمسح بمنيل الاراده الوطنييه.

\* \* \*

نعم، لقد اعترف خطاب العرش يوم ٣ مارس ١٩٦٥ بهذا الفشل، ولكنه لم يستخلص منه النتيجة المطلوبة، بل ذهب يبحث عن أسبابه في تعاقب الفصول وطباع البشر. ووقع الانفجار الشعبي يوم ٢٣ مارس ١٩٦٥ فاضطر الحسن الثاني للاعتراف بخطورة الحالة وتوقيف دولة الديمقراطية المزيفة دون أن تكون لديه الصراحة الكافية لتشخيص سبب الداء.

فلان سلوك المسوءولين تجاوز حدود الوقاحة، اضطر الشعب في كبريات المدن وخاصة في الدار البيضاء أن ينزل الى للشارع، ويدبب النظام

ويكتب بدمائه حكمه عليه بالعجز والافلاس.

فعندما تصبح الانتخابات مزورة، وحرية الاجتماع معدومة، والصحافة مكتمة، والمخلصون المعبرون عن مطامح الشعب مطاردين ومحكوما عليهم بالاعدام أو السجن، أو مفقودين بالمرّة، فكيف يجوز لرئيس الدولة أن يستغرب من التجاء الشعب للوسائل المباشرة ليرسم صوتها؟ وعندما تغدو الدولة والادارة شيئاً فشيئاً ملكاً لاقلية من ذوي الامتيازات، ويتضاءل عدد هؤلاء المحظوظين تبعاً لتدهور الحالة الاقتصادية في البلاد، فكيف يستغرب من انفجار غضب الشعب ضد هذه الامتيازات؟ وعندما تجد الاغلبية الساحقة من الشعب نفسها محكوما عليها بالبؤس والجهل، ثم تغفل في وجهها أبواب الامل فكيف يستغرب أن يتخذ القلق وجه اليأس والحقد؟

ان سياسة تخدم مصالح اقلية من المحظوظين، لايمكنها أن تدوم في عصر الديموقراطية والاشتراكية، ان حقيقتها لاتلبث أن تنكشف من خلال ساسة التعليم مثلا التي كانت هي الشرارة لانفجار مارس ٦٥. فالديموقراطية لا يمكن أن تكون يافطة أو واجهة تعرض للسياح، بل يجب أن تكون حقيقة تفتح في وجه الجميع حظوظ التقدم والثقافة، وهي تستلزم نظاما للمجتمع يقوم على تغيير جذري لاسس بنائه، لا مجرد تعديل دستوري يفرض من أعلى، وفي غيبة من الممثلين الحقيقيين للشعب.

منذ سنة ١٩٦٢ انزل الحكم شيئاً فشيئاً عن الشعب، بعد عمليات القمع المتوالية حتى تضاءلت قاعدته الاجتماعية، فاصبح قائما على اقلية اقطاعية تتمثل في الادارة المحلية، وفي الاغلبية البرلمانية المزورة الفاشلة، وتحكم البلاد عن طريق أجهزة المخابرات البوليسية والعسكرية المسيطرة على سائر مرافق الحياة. على أن السند الفعلي للنظام يأتي من الخارج، من القوى الامبريالية والاستعمارية الجديدة التي نجحت في دفع الحكم القائم لان يتخلى في الداخل حتى عن البورجوازية التجارية، ليصطدم في الخارج مع البلاد الشقيقة المجاورة، وليقف في المحافل الدولية مواقف التخاذل الانتهازية.

\* \* \*

على أن التجربة أثبتت في بعض البلاد المناهضة للاستعمار مثل الجزائر والجمهورية العربية المتحدة، أن الخط التقدمي والاسلوب غير الرأسمالي هما السبيلان لإنقاذ البلاد من التخلف والجمود، وأن بناء الاشتراكية فوق ذلك يتعارض مع اقامة علاقات التعاون والتبادل المتكافئين مع البلاد الرأسمالية المتقدمة. وهكذا فان الظروف الراهنة هي في صالح قوى التقدم داخل المغرب وخارجه، وهي تفتح أمامنا آفاقا جديدة رغم الامتحان

العسير الذي مرّ به حزبنا منذ سنة ١٩٦٢ . فما هو الحل الذي نراد صالحا في الظروف الراهنة؟ سوف يجد القارئ في تقرير سنة ١٩٦٢ الشروط التي كنا نعتبرها ضرورية في اذ ذاك لتسوية ممكنة مع القصر، على أساس تحقيق ديموقراطية سليمة، وتطبيق اصلاح زراعي جذري، والسهر على سياسة تصامن كلي مع النظم الثورية في البلاد العربية والافريقية . وان هذه الشروط - التي هي بمثابة التزامات يجب أن يراقب احترامها كل يوم ما تزال قائمة في الوقت الراهن ، رغم أن الظروف التي ستنتقل منها قد زادت تدهورا بعد ثلاث سنوات من الاخطاء والتلاعب في الميادين السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية .

ان التعهد بتطبيق اصلاح زراعي جذري، نعتبره السبيل الوحيد لاضعاف الرجعية الاقطاعية، وحرمانها من وسائل نفوذها على أجهزة الدولة المركزية والمحلية . وسيمكننا ذلك أيضا من تسوية علاقاتنا بصفة نهائية مع الدولتين الحاميتين سابقا، اللتين ما زال مواطنوهما يحتلون نحو المليون هكتار من أخصب الاراضي المغربية . وليست هذه المسألة مجرد بند من برنامج عمل حكومي - لا يجروء أحد اليوم على انكار ضرورة ادراجه - ولكن هذا الاصلاح الزراعي يتطلب في الواقع جملة من التدابير الاقتصادية والسياسية والادارية والدستورية التي يتعين السهر على انجازها .

وكذلك الامر فيما يرجع لتحقيق الديمقراطية في الحياة العامة، فمعناها بالنسبة الينا هو البحث عن الذين يمسون بأيديهم حقيقة السلطة السياسية من أجل اخضاعهم للارادة الشعبية، أي أنها لا تعني مجرد المبادرة بانتخابات تبقي السلطة بيد القابضين عليها خلف واجهة برلمانية شكلية . ان تحقق الديمقراطية يستلزم سلسلة من التدابير الجذرية، ومن ضمنها اصلاح المجالس القروية والبلدية الذي يجب أن يبدأ من القاعدة، ويقوم على أساس احترام الارادة الشعبية .

أما التصامن الفعلي المخلص مع النظم العربية والافريقية التقدمية والمناهضة للاستعمار، فان شيئا منه لن يتحقق ما لم ينقطع "السر" الذي ما زال يربط ما بين بلادنا وبين الاستعمار الجديد، وما لم يوضع حدًا لتأثير هذا الاستعمار الجديد على أجهزة الدولة في بلادنا .

تلك هي الخطوط الرئيسية لمحتوى الحل الانتقالي الذي لن يكون الا مرحلة في برنامجنا السياسي، وان هدفنا الاقصى لا يمكن أن يكون الا بناء المجتمع الاشتراكي في المغرب .

بقي علي أن أقول كلمة حول الشروط التي يجب أن تتحقق داخل الحزب لضمان النجاح في هذه المرحلة من مسيرتنا الثورية، انها نفس الشروط التي تعرضت لها في تقرير سنة ١٩٦٢، والتي زادت من أهميتها حوادث القمع منذ سنة ١٩٦٣. لقد أصبحنا نؤم أكثر من أي وقت مضى بضرورة تعميق التكوين الايديولوجي للمناضلين، وتقوية النظام الداخلي للحزب حتى نجعل من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أداة ثورية حقيقية.

وهنا يجب أن أسجل الدور الذي سوف يلعبه الطلبة في معركة التحرير والبناء، سواء بوصفهم مناضلين في الحزب، أو ضمن منظماتهم الجماهيرية "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب". وإذا كان هذا الدور قد ظهر بجلاء بمناسبة حوادث مارس ١٩٦٥ الدامية، فقد برز من قبل طيلة ست سنوات من خلال المعارك الطلابية، وعن طريق قرارات مؤتمراتهم السنوية. بقي الطلبة وحدهم في الميدان بعد قمع يوليو ١٩٦٣ متحدّين قوات القمع البوليسية، ومتعهدين لنضالية الجماهير الكادحة.

اننا اليوم واعون أكثر من أي وقت مضى لمسؤولياتنا التاريخية، بعد أن التحمت في الشوارع جماهير الابناء والاباء للتعبير عن شعارات حزبنا، مضحين بأرواحهم "الزكية" البريئة. وان هذه المسؤوليات لتتطلب منا وضوح الرؤيا لافاننا البعيدة والقريبة، وتماسكنا في حزبنا يصمد أمام التحديات التي سوف تواجهنا. وفوق كل ذلك تتطلب منا يقظة تجاه العناصر الانتهازية التي تكون قد اندست في صفوفنا، والتي كشفتها حوادث سنة ١٩٦٣.

علينا ألا نسنهين بجسامة المهام التي سنطربا لانجاز عمل جبار في تربية الجماهير وتنظيمها، فان الطاقات الثورية الكامنة في شعبنا ما تزال في حاجة لكي تتحول الى قوى فعالة، تستطيع أن تمحو بقايا رواسب السيطرة الاستعمارية ومظاهر الاستغلال في بلادنا، وأن تتجدد لبناء مجتمع جديد، وفق اختياراتنا الثورية.

والاهم هو ان نستعد كما يلزم حتى نستطيع مواجهة كل الظروف المقبلة.

المهدي بن بركة

يوليو ١٩٦٥